لجنتا الصناعة والعمل والمشاريع العامة والإسكان بغرفة تجارة الكويت ناقشت كل التأثيرات المحتملة لذلك

الارتفاع العالمي بأسعار المعادن والمواد الإنشائية سيستمر إلى منتصف 2022

ما يحدث سيجعل العديد من الموردين والمقاولين عاجزين عن تنفيذ عقودهم مع وزارات الدولة ومؤسساتها

عقدت لجنتا الصناعة والعمل والمشاريع العامة والإسكان، المنبثقتان عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، اجتماعا مشتركا أمس الثلاثاء، وذلك لتناول عدد من الموضوعات، جاء في مقدمتها الارتفاعات القياسية التي يشهدها العالم في الأسعار الخاصة بالمعادن والمواد الإنشائية، والتي ستترك أثرا كبيرا في عقود التوريد والمقاولات المبرمة بين الشركات الكويتية والدولة، كذلك ستترك أثراً مماثل في الأسعار التي يتحملها المستهلكون.

واستعرضت اللجنتان نماذج من هذه الأسعار المرتفعة، ومنها، تضاعف سعر طن النحاس بين يونيو 2020 ومثيله من عام 2021 من 5350 إلى 10250 دولار للطن، وارتفاع طن الحديد في الفترة نفسها بنسبة تصل إلى 80%، والالومنيوم بنسبة 66%.

ورأى أعضاء اللجنتين أن هذا الارتفاع الكبير والسريع والمتواصل في الأسعار – والمقدر له أن يستمر إلى منتصف عام 2022 حسب أكثر التوقعات تفاؤلاً – سيجعل العديد من الموردين والمقاولين عاجزين عن تنفيذ عقودهم مع وزارات الدولة ومؤسساتها، وستكون لعجزهم هذا وفرض الجزاءات عليهم وربما خروجهم من الأسواق تبعات جسيمة على الأطراف كافة، دون استثناء بل وحتى على المال العام في المستقبل المنظور. وهو ما يستدعي معه وقفة جادة وسريعة لمعالجة هذه الصعوبات والظروف غير المتوقعة عند إبرام العقد، والتي من شأنها أن تخلّ باقتصاديات العقد وتجعل تنفيذه مرهقاً على المتعاقد دون أن يكون له أي دور في قيامها.

من جانب آخر استعرض الأعضاء ما تم تداوله في الصحف حول بدء المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتأسيس شركة مساهمة "مقفلة" تُعنى ببناء وتطوير الأصول العقارية الخاصة. وفي هذا الصدد أكد الأعضاء أهمية إشراك القطاع الخاص بالمشاريع الإسكانية لتسريع وتيرة إنجاز تلك المشاريع ومعالجة تراكم الطلبات الإسكانية التي باتت تؤرق المجتمع الكويتي.

كذلك شهد الاجتماع مناقشة القرار (3852) الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية، والذي يضع قواعد للمنشأ يتم بموجبها تحديد منشأ السلع الوطنية الواردة من دول المجلس إلى المملكة سواء كاملة الصنع أو نصف المصنعة، وحيث تضمن القرار شروطاً للتمتع بالتعرفة التفضيلية عند تصدير المنتجات من دول المجلس، ومنهم الكويت، إلى المملكة، لذا رأى الأعضاء بحث تداعيات القرار على الصناعة الكويتية المصدرة إلى المملكة، ومدى انسجام القرار مع الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس والأنظمة والقواعد المنفذة لها.

جانب من اجتماع لجنتي الصناعة والعمل والمشاريع العامة والإسكان بغرفة تجارة الكويت أمس

أهمية إشراك القطاع الخاص بالمشاريع الإسكانية لتسريع وتيرة إنجازها ومعالجة تراكم الطلبات المؤرقة للمجتمع الكويتي

طن النحاس تضاعف بين يونيو 2020 ومثيله في 2021 من 5350 إلى 10250 دولارا والحديد يقفز بنسبة 80 ٪ والألومنيوم 66 ٪

عقدت لجنتا الصناعة والعمل والمشاريع العامة والإسكان، المنبثقتان عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، اجتماعا مشتركا أمس الثلاثاء، وذلك لتناول عدد من الموضوعات، جاء في مقدمتها الارتفاعات القياسية التي يشهدها العالم في الأسعار الخاصة بالمعادن والمواد الإنشائية، والتي ستترك أثراً كبيراً في عقود التوريد والمقاولات المبرمة بين الشركات الكويتية والدولة، كذلك ستترك أثراً مماثل في الأسعار التي يتحملها المستهلكون.

واستعرضت اللجنتان نماذج من هذه الأسعار المرتفعة، ومنها، تضاعف سعر طن النحاس بين يونيو 2020 ومثيله من عام 2021 من 5350 إلى 10250 دولار للطن، وارتفاع طن الحديد في الفترة نفسها بنسبة تصل إلى 80%، والالومنيوم بنسبة 66%.

ورأى أعضاء اللجنتين أن هذا الارتفاع الكبير والسريع والمتواصل في الأسعار – والمقدر له أن يستمر إلى منتصف عام 2022 حسب أكثر التوقعات تفاؤلاً – سيجعل العديد من الموردين والمقاولين عاجزين عن تنفيذ عقودهم مع وزارات الدولة ومؤسساتها، وستكون لعجزهم هذا وفرض الجزاءات عليهم وربما خروجهم من الأسواق تبعات جسيمة على الأطراف كافة، دون استثناء بل وحتى على المال العام في المستقبل المنظور. وهو ما يستدعي معه وقفة جادة وسريعة لمعالجة هذه الصعوبات والظروف غير المتوقعة عند إبرام العقد، والتي من شأنها أن تخلّ باقتصاديات العقد وتجعل تنفيذه مرهقاً على المتعاقد دون أن يكون له أي دور في قيامها.

من جانب آخر استعرض الأعضاء ما تم تداوله في الصحف حول بدء المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتأسيس شركة مساهمة "مقفلة" تُعنى ببناء وتطوير الأصول العقارية الخاصة. وفي هذا الصدد أكد الأعضاء أهمية إشراك القطاع الخاص بالمشاريع الإسكانية لتسريع وتيرة إنجاز تلك المشاريع ومعالجة تراكم الطلبات الإسكانية التي باتت تؤرق المجتمع الكويتي.

كذلك شهد الاجتماع مناقشة القرار (3852) الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية، والذي يضع قواعد للمنشأ يتم بموجبها تحديد منشأ السلع الوطنية الواردة من دول المجلس إلى المملكة سواء كاملة الصنع أو نصف المصنعة، وحيث تضمن القرار شروطاً للتمتع بالتعرفة التفضيلية عند تصدير المنتجات من دول المجلس، ومنهم الكويت، إلى المملكة، لذا رأى الأعضاء بحث تداعيات القرار على الصناعة الكويتية المصدرة إلى المملكة، ومدى انسجام القرار مع الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس والأنظمة والقواعد المنفذة لها.

حمادة بحث مع باذيب تقديم الدعم والمعونة لليمن وتأثير جائحة «كورونا» على أوضاعه الاقتصادية

استقبل وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة في مكتبه أمس، وزير التخطيط والتعاون الدولي في جمهورية اليمن د. واعد عبدالله باذيب.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات التاريخية والأخوية بين البلدين الشقيقين، والاشادة بهذه العلاقات المتميزة، والسعي نحو تعزيز وتفعيل سبل التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات.

كما تم خلال الاجتماع الإشارة إلى دور دولة الكويت في تقديم الدعم والمعونة لجمهورية اليمن، وتأثير جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية، والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل البلدين لتخفيف الآثار الاقتصادية المترتبة عليهما.

حضر اللقاء سفير الجمهورية اليمنية لدى دولة الكويت منصور بن سفاع، ووكيل قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية في وزارة التخطيط في الجمهورية اليمنية د. محمد أحمد الحاوري، والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار فاروق بستكي، ومدير إدارة التعاون الاقتصادي العربي والخليجي والوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بالتكليف طلال النمش، ومدير إدارة الدين العام عبدالعزيز الملا.

وزير المالية خليفة حمادة لدى استقباله أمس وزير التخطيط اليمني

عبر المشاريع الإنمائية المباشرة لرفع مستوى معيشة الشعوب والمجتمعات

الصندوق الكويتي للتنمية.. جهود متواصلة للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بالدول الممولة

تتواصل جهود الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية في الدول التي يقوم بتمويلها وفي مقدمتها الدول العربية من خلال مدها بالقروض الميسرة والمنح بغية استغلال تلك المساعدات بشكل أفضل وبكفاءة عالية وصولا إلى رفع مستوى معيشة الشعوب والمجتمعات.

ويهتم الصندوق في جميع مشاريعه ذات الأثر الإنمائي المباشر والأولوية العالية في برامج التنمية بالجوانب المتعلقة بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية فجميع المشاريع التي مولها الصندوق ساهمت بدور كبير في الحفاظ عليها علاوة على توفير فرص عمل جديدة واستحداث التنمية المستدامة لديها.

وتتضمن تلك المشاريع طرقا وحلولا جذرية للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية في شتى القطاعات مثل الزراعة والنقل والطاقة والمياه والصرف الصحي في الدول العربية والآسيوية والإفريقية وصولا إلى قارة أمريكا اللاتينية.

ومن أبرز المشاريع التي مولها الصندوق مشروع مصرف (بحر البقر) في جمهورية مصر العربية الذي يساهم في إنشاء منظومة مياه لتلبية الطلب على مياه صالحة للري الزراعية والمساهمة في حماية بحيرة المنزلة بيئيا وتوفير حوالي 100 ألف فرصة عمل في التجمعات السكانية الفقيرة.

كما ساهم في إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بطاقة الحرارة الأرضية في جمهورية جيبوتي لحماية البيئة من الملوثات الناجمة عن المحطات الحرارية التي تستخدم الوقود الأحفوري إضافة إلى مشروع إنشاء منظومة مياه في مدينة (لاباتا) بجمهورية الأرجنتين مكونة من مأخذ للمياه ومحطة معالجة ومنظومة نقل المياه المعالجة.

كما مول الصندوق مشروع الري في جنوب لبنان الذي يهدف إلى تطوير الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني عن طريق نقل جزء من مياه نهر (الليطاني) لري حوالي 15 ألف هكتار من الأراضي الزراعية فضلا عن توفير مياه صالحة للشرب. ويضاف إلى ذلك مشروع تطوير البنية التحتية الساحلية في إقليم (تاي بن) بجمهورية فيتنام ومساهمات الصندوق في تخفيف الآثار السلبية للفيضانات الناجمة عن التغيرات المناخية عبر بناء حاجز بحري وتشييد ثلاثة حواجز نهرية وبناء جسر جديد وتجريف قاع القناة.

وفي جمهورية تشاد ساهم الصندوق في تمويل مشروع الري بإقليمي بحيرة تشاد وبحر الغزال الذي يهدف إلى توفير المياه اللازمة والمستدامة لري حوالي 1684 هكتارا من الأراضي الزراعية عبر استخدام مصدرين للمياه من بحيرة تشاد والآبار الجوفية على التوالي.

ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية وتحسين دخل المزارعين ودعم استراتيجية الحكومة للأمن الغذائي في جمهورية تشاد.

وفي مملكة سوازيلاند مول الصندوق مشروع ري الحيازات الصغيرة في إقليم لوبومبو (المرحلة الثانية) الذي يعتبر مصدرا لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر توسعة القناة الرئيسية ومدها بشبكات نظام التوزيع لنقل المياه المستدامة وبكميات كافية لري حوالي 5750 هكتارا أعطت زيادة الإنتاج الزراعي من قصب السكر بشكل رئيسي والمحاصيل النقدية الأخرى بالتالي خفض معدلات الفقر وزيادة دخل المزارعين. وضمن نطاق عملياته ساهم الصندوق في توفير الطاقة الكهربائية بمنطقة (أدزوبيه) بجمهورية (كوت ديفوار) ومن شأنه توفير فرص عمل للشباب ومكافحة البطالة وإحداث التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك مول الصندوق (صندوق مفاعل تشيرنوبل) في جمهورية أوكرانيا لدعم منشآت الحماية من بقايا مفاعل تشيرنوبل النووي التي تتولى احتواء تسرب المواد المشعة إلى البيئة المحيطة بالمفاعل وكبح جماح ملوثاتها الضارة.

ولاشك أن قضية حماية البيئة تحتل محور تركيز المجتمع الدولي بغية مواجهة التحديات البيئية الحرجة التي تواجه العالم مع استغلال الموارد الطبيعية وزيادة نسبة تلوث الهواء والماء.

وبناء على ذلك شدد الصندوق في مشاركاته بالعديد من المؤتمرات والورش على أهمية البحث في موضوع الاستهلاك المستدام وسبل استمرار الشعوب بالاستهلاك مع توفير موارد للأجيال الحاضرة والمستقبلية وهو مالا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق المحافظة على الموارد المحدودة والتي يمكن استغلالها بشكل أفضل وبكفاءة عالية.

وتكمن أهداف الصندوق في مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تطوير اقتصاداتها عبر تقديم القروض والضمانات والمنح على سبيل المعونة الفنية والإسهام في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات الإنمائية وتمثيل دولة الكويت فيها.

وترتكز عمليات الصندوق أساسا على قطاعات الزراعة والري والنقل والاتصالات والطاقة والصناعة والمياه والصرف الصحي ثم أضيفت إليها القطاعات الاجتماعات لتشمل العمليات الأبنية التعليمية والصحية.

مشاريع الصندوق الكويتي شملت الكثير من دول العالم وتركزت على الأهداف التنموية النبيلة